الأمم المتحدة

A/HRC/16/G/18

الجمعية العامة

Distr.: General
24 May 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو موجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان من الممثل الدائم لقبرص لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أشير إلى المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ والموجهة من البعثة الدائمة لجمهورية تركيا إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/16/G/15)، وأن أؤكد على أن حكومة جمهورية قبرص ترفض رفضاً قاطعاً الادعاءات التي لا أساس لها والتفسير غير الموضوعي لحالة الأمور في قبرص على النحو الذي أعربت عنه الدولة القائمة بالاحتلال في المذكرة المشار إليها.

وعلى الرغم من أن تركيا تشير في المذكرة الشفوية المذكورة إلى أنها تتحمل ضمناً المسؤولية عن الوضع في قبرص وتعترف بدورها الرئيسي ومشاركتها في إدامة مشكلة قبرص على مدى ٣٦ عاماً، فإنه لا يزال من المؤسف أن تصر تركيا باستمرار على تجاهل موقف الأمم المتحدة تجاه جمهورية قبرص، وقضية قبرص، وترفض الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتنتهج سياسة إضفاء الشرعية على الوضع الراهن الذي فرضته على قبرص من خلال استخدام القوة العسكرية ووجود ٠٠٠ ٤٣ جندي مدجج بالسلاح في الجزيرة. ومن المحبط، بصفة خاصة، أن تركيا تفضل أن تغض الطرف عن حقيقة أن سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها وشرعية حكومتها أمور تكرسها أيضاً معاهدة انضمام جمهورية قبرص إلى الاتحاد الأوروبي والأحكام ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وقد اتخذت الأمم المتحدة موقفاً راسخاً وواضحاً حيال قبرص منذ السنوات الأولى لإنشاء جمهورية قبرص عندما اعتمد مجلس الأمن بالإجماع قراره ١٨٦(١٩٦٤)، عقب

الرجاء إعادة الاستعمال

الأحداث المؤسفة لعام ١٩٦٣، حيث أكد، في جملة أمور، سيادة جمهورية قبرص ومشروعية حكومتها، ودعا "كافة الدول الأعضاء، طبقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إلى الامتناع عن أي عمل أو التهديد بأي عمل من شأنه أن يزيد من تدهور الحالة في جمهورية قبرص ذات السيادة أو يهدد الأمن الدولي". فالادعاءات بوجود "شعبين" في قبرص، وبأن حكومة جمهورية قبرص لا تمثل قانونياً الجزيرة برمتها، وبأن الدولة العضو في الأمم المتحدة المشمولة بالاستعراض لم يعد لها وجود منذ عام ١٩٦٣ أمور لا تمثل إلا الادعاءات التركية المعتادة والمستخدمة في تبرير سياسة طويلة الأجل للفصل الجغرافي بين المجتمعين القبرصيين ولتقسيم قبرص في نهاية المطاف إلى جزأين خالصين إثنياً.

وبعد الغزو العسكري التركي غير المشروع واحتلال ثلث أراضي جمهورية قبرص في عام ١٩٧٤، أكد المجتمع الدولي، من خلال عدة قرارات صادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، طلبه إلى جميع الدول باحترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي جمهورية قبرص ووحدتها، ودعوته إلى الانسحاب السريع لجميع القوات المسلحة الأجنبية وسحب الوجود العسكري الأجنبي وأفراده من الجزيرة. وكانت الحجج التي عرضتها تركيا، المتسمة بطابع سياسي محض، غير موضوعية إلى أبعد الحدود وبعيدة عن الوقائع التاريخية ومفتقرة إلى أي أساس قانوني صحيح.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد أي صك دولي ينص على وضع ٠٠٠ ٤٣ جندي تركي في الجزيرة بأسلحتهم الثقيلة حتى الآن، أو أي صك يمكن أن يشكل أي مبرر قانوني أو أخلاقي للغزو العسكري التركي الكاسح الذي وقع في عام ١٩٧٤ وما ترتب عليه من احتلال عسكري تركي لثلث الأراضي السيادية لجمهورية قبرص من ٣٦ عاماً.

وفضلاً عن ذلك، فإن الإعلان غير الشرعي الصادر عن طرف واحد لما سُمي "الجمهورية التركية لشمال قبرص"، هو إعلان أدانه المجتمع الدولي فوراً وبصورة صريحة من خلال قراري مجلس الأمن ٥٤١(١٩٨٣) و٥٥٠(١٩٨٤). وأعلن مجلس الأمن أن هذا العمل باطل قانونياً، ودعا إلى سحب الإعلان، معرباً عن "شديد القلق إزاء الإجراءات الانفصالية الجديدة في الجزء المحتل من جمهورية قبرص"؛ كما أدان "جميع الإجراءات الانفصالية، بما في ذلك تبادل السفراء المزعوم بين تركيا والقيادة القبرصية التركية"، ودعا جميع الدول "إلى عدم الاعتراف بالدولة المزعومة، الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، التي أُنشئت بموجب إجراءات الانفصال"، ودعا هذه الدول "ألا تقدم أية تسهيلات إلى الكيان الانفصالي السالف الذكر".

وفي الختام، أرى من المناسب الإشارة إلى أمور منها أن البرلمان الأوروبي، في قراره الأخير بشأن التقرير المرحلي لعام ٢٠١٠ عن تركيا، المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠١١، دعا تركيا والإدارة المحلية التابعة لها إلى "الامتناع عن بناء أي مستوطنات جديدة لاستيعاب مواطنين أتراك في الجزيرة، لأن هذه الممارسة من شأنها الاستمرار في تغيير التوازن الديموغرافي

في الجزيرة والحد من ولاء مواطنيها لدولة مشتركة تنشأ في المستقبل بالاستناد إلى ماضيها المشترك" وإلى "معالجة موضوع استيطان المواطنين الأتراك في الجزيرة وفقاً لاتفاقية جنيف ومبادئ القانون الدولي".

وينبغي التذكير أيضاً بأن القبارصة الأتراك أنفسهم أثاروا هذه المشكلة خلال المظاهرات الحاشدة التي نُظمت في الجزء المحتل من نيقوسيا في ٢٨ كانون الثاني/يناير وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١١. وأعرب العديد من المتظاهرين، الذين تعالت أصواتهم في شكل متزايد لتوجيه انتقادات لسياسة الاستعمار التركي، الذي يهدد هويتهم القبرصية، عن أمور منها معارضتهم لاستمرار تدفق المستوطنين في الجزء المحتل من قبرص.

وسأكون ممتناً لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس حقوق الإنسان.

(توقيع) اندرياس هاجيكريسانتو